

جامعة الإسكندرية.
كلية الآداب.
قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية.

قصر الأميرة فاطمة حيدر بالإسكندرية

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الآثار الإسلامية
من كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

إعداد
الباحث / محمد أحمد محمد سليمان

إشراف
د. علي محمود سليمان المليجي
أستاذ الآثار الإسلامية

٢٠٠٩م / ١٤٣٠هـ

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة.	أ
دراسة تمهيدية : التحول إلى العمارة الأوربية فى مدينة الإسكندرية:	١
الفصل الأول : وصف القصر من الخارج:	٢٤
٠/١ - تمهيد.	٢٥
١/١ - تطور ضاحية الرمل.	٢٥
٢/١ - الموقع والمساحة.	٢٨
٣/١ - المنشئ.	٢٩
٤/١ - تاريخ ومراحل إنشاء القصر.	٣١
٥/١ - مهندس القصر.	٣٢
٦/١ - الوصف المعماري والزخرفي للواجهات.	٣٤
٧/١ - سوروبوابات القصر.	٤٢
- هوامش الفصل الأول.	٤٣
الفصل الثانى : وصف الجناح الغربى للقصر من الداخل:	٤٥
٠/٢ - تمهيد.	٤٦
١/٢ - الطابق الأرضى.	٤٦
٢/٢ - الطابق الأول.	٤٩
٣/٢ - الطابق الثانى.	٨٢
٤/٢ - الطابق الثالث.	٩٥
- هوامش الفصل الثانى.	٩٦
الفصل الثالث : وصف الممر الرابط بين الجناحين من الداخل:	٩٧
٠/٣ - تمهيد.	٩٨
١/٣ - الطابق الأرضى.	٩٨
٢/٣ - الطابق الأول.	٩٨
الفصل الرابع : وصف الجناح الشرقى والجراج من الداخل:	١٠٦
٠/٤ - تمهيد.	١٠٧
١/٤ - الجناح الشرقى.	١٠٧
١/١/٤ - الطابق الأرضى للجناح الشرقى.	١٠٧
٢/١/٤ - الطابق الأول للجناح الشرقى.	١١٠

- ١٢١ ٣/١/٤- الطابق الثانى للجناح الشرقى.
١٢٥ ٢/٤- الجراج.

- ١٢٦ **الفصل الخامس : الأساليب والعناصر المعمارية والزخرفية:**
١٢٧ ٠/٥- تمهيد.
١٢٧ ١/٥- الطراز المعماري للقصر.
١٣٢ ٢/٥- الأساليب والعناصر الإنشائية والمعمارية بالقصر.
١٤٥ ٣/٥- الأساليب الفنية والعناصر والموضوعات الزخرفية بالقصر.
١٦٥ - هوامش الفصل الخامس.

- الفصل السادس : دراسة إعادة القصر إلى أصله والحفاظ عليه**
١٧٢ **فى ضوء وظيفته الحالية :**
١٧٣ ٠/٦- تمهيد.
١٧٣ ١/٦- إعادة القصر إلى ما كان عليه.
٢/٦- الحفاظ على العناصر الأصلية للقصر فى ضوء
١٨٣ مبدأ إعادة الاستخدام.
١٨٧ - هوامش الفصل السادس.

- ١٨٨ - الخاتمة.
١٩٠ - الملاحق.
١٩٣ - قائمة المصادر والمراجع.
٢٠٠ - فهرس الأشكال واللوحات.
- كتالوج الرسالة :
أ- الأشكال.
ب- اللوحات.

(أ)

المقدمة

تزخر مدينة الإسكندرية بالعديد من قصور أمراء وأميرات أسرة محمد على ، بالإضافة إلى قصور أعضاء الطبقة الأرستقراطية المصرية ، وأثرياء الجاليات الأجنبية آنذاك ، والتي كانت تقطن مناطق خاصة بها دون غيرها من فئات المجتمع السكندري ، ومن أهم وأروع تلك القصور قصر النبيلة فاطمة الزهراء ابنة الأمير على حيدر شيناسى ، والتي ينتهى نسبها إلى إبراهيم باشا بن محمد على الكبير ، وترجع أهمية دراسة هذا القصر إلى العديد من الأسباب منها :

أولاً : يعد القصر أحد العمائر ذات الطابع الفريد بين قصور مدينة الإسكندرية ، حيث يعد مثالاً هاماً للاتجاه نحو العمارة والفنون الأوروبية فى عصر أسرة محمد على ، وذلك لما يتضمنه من موضوعات تجمع بين الميثولوجيا (الأساطير) الإغريقية القديمة والحياة الأوروبية فى عصر النهضة ، بالإضافة إلى الثراء الزخرفى والفنى ، والأساليب الإنشائية والمعمارية الفريدة التى يمتاز بها هذا القصر.

ثانياً : تخطيطه الفريد بين قصور الإسكندرية التى تنتمي إلى عصر أسرة محمد على.

ثالثاً : ما يحمله القصر من كتابات تؤرخ لمراحل إنشائه ، بالإضافة لاسماء الشركات التى أنتجت المكونات المعمارية للقصر ، مثل ضلف الزجاج المعشق بالرخام والأدوات الصحية ، فضلاً عن الحرفين الأولين من اسم صاحبة القصر فاطمة حيدر (F-H) المنتشرين على الأسطح الخارجية والداخلية للقصر.

رابعاً : وجود إضافات معمارية فى فترات لاحقة على إنشاء القصر دعى إليها تغير استخدام القصر ما بين مقر للإقامة الصيفية لأسرة النبيلة فاطمة الزهراء ، ثم قصر للإقامة الدائمة لها ، ثم قصر ضيافة تابع لرئاسة الجمهورية ، ثم متحفاً لعرض مجوهرات أسرة محمد على ، وهو الأمر الذى يتطلب دراسة تلك الإضافات والوقوف عليها والتميز بينها وبين العناصر المعمارية والفنية الأصيلة المميزة لشخصية القصر.

خامساً : قيام المجلس الأعلى للآثار بدراسة وتنفيذ مشروع متكامل لترميم وتطوير هذا القصر (٢٠٠٤م-٢٠٠٩م) ، مما جعل من الضرورى دراسة الفكر الأثرى لهذا المشروع ، وتسجيل أهم النتائج التى توصل إليها خلال العمل ، للوقوف على الحالة التى وصل إليها القصر ، والاستفادة بها عند إجراء أعمال ترميم لعمائر أثرية مثيلة ، وذلك من منطلق الحفاظ على القصر كأحد الأهداف الرئيسية لعلم الآثار.

وللأسباب السابقة فقد وقع اختيارى على هذا الموضوع لنيل درجة الماجستير فى الآثار الإسلامية ، فلم يسبق لأحد من الباحثين دراسة هذا القصر حيث أننى أول من قام بدراسته وإن لم يكن هذا بالأمر اليسير ؛ نظراً لعدم وجود مراجع تتناول دراسة هذا القصر بشكل دقيق متكامل ؛ لذا فقد اعتمدت فى دراستى له على محورين أساسيين ، أولهما : الوثائق الخاصة بالقصر لدى مصلحة الشهر العقارى بالإسكندرية وهما عقدى البيع الخاصين بالقصر وقطعة الأرض المقام عليها ، أولهما برقم ٢٦٥٢ لسنة ١٩١٧م ، والثانى برقم ٨٩٥٨ لسنة ١٩٢١م ، كذلك سجلات مصلحة الضرائب العقارية بالإسكندرية ومنها الكشف الرسمى بتكليف الأتبان باسم الأميرة فاطمة الزهراء بناحية الرمل الجزء السادس ، والوثائق المحفوظة بدار الوثائق القومية بكونينش النيل بالقاهرة ، حيث بحثت فى الكثير من المحافظ عما يخص هذا القصر

(ب)

فلم أجد سوى بعض المعلومات فى محافظ عابدين رقم ٦٥٦، ٦٥٥ ، والتي جاء فيها ذكر النبيلة فاطمة الزهراء من حيث نسبها ، وأنها إحدى أفراد الأسرة العلوية الحاملين للقب النبالة الصادر بقانون الأسرة المالكة لسنة ١٩٢٢م ، والأمر الملكى الخاص بذلك ، كما عثرت على نسخة من هذا القانون ، وكذلك العدد الذى نشر به فى جريدة الوقائع المصرية وهو العدد رقم ٦١ الصادر فى ٨ ذى القعدة لسنة ١٣٤٠ هـ ، الموافق ٣ يولييه لسنة ١٩٢٢م. كما أفادتني الخريطة المساحية الخاصة بالقصر ، والموجودة بقسم الرسم الهندسى بحى شرق بالإسكندرية والمؤرخة فى ١٩٣٥م ، وهو أول رفع مساحى تم للمنطقة التى يقع فيها القصر بعد إنشائه ، وقد أفادتني هذه الخريطة فى التعرف على الصورة التى كان عليها وقت الإنشاء.

أما المراجع التى رجعت إليها خلال البحث فقد اعتمدت عليها فى رصد التحولات المعمارية فى مدينة الإسكندرية نحو العمارة الأوربية فى عصر أسرة محمد على ، وكذلك النمو العمرانى لمدينة الإسكندرية بالاتجاه نحو الشرق ، وتطور ضاحية الرمل فى ذلك العهد ، كما اعتمدت على تلك المراجع فى دراسة الطراز المعمارى للقصر ، وقياس مدى التقليد والابتكار فى عمارته التى أبدعها المعمارى الإيطالى أنطونيو لاشياك ، وقد اعتمدت على هذه المراجع فى الوقوف على إسهاماته المعمارية لفهم الفلسفة المعمارية التى قامت عليها عمارة قصر النبيلة فاطمة الزهراء ، كما كان لهذه المراجع دور فى دراسة الأساليب والعناصر المعمارية والزخرفية للقصر وتحليلها وتأصيلها.

أما المحور الثانى الذى يقوم عليه البحث فهو الدراسة الميدانية للقصر ، والتي كان لها النصيب الأوفر فى هذا البحث ، نظراً لعدم وجود وصف منهجى دقيق للقصر ، حيث قمت بعمل وصف ميدانى تفصيلى لجميع فراغات القصر وعناصره المعمارية والزخرفية ، كما توصلت من خلال الدراسة الميدانية إلى نتائج تقوم على التجربة العملية بالأساس ؛ ساعد عليها عملى كمشرف على مشروع ترميم وتطوير القصر (١٤٢٥-١٤٣١هـ) (٢٠٠٤-٢٠٠٩م).

ويهدف هذا البحث إلى دراسة قصر النبيلة فاطمة الزهراء حيدراً اعتماداً على الوثائق والدراسة الميدانية والفنية من خلال منهج وصفى تحليلى فى إطار البيئة المعمارية المحيطة به وذلك فى ستة فصول ، حيث يبدأ البحث " بدراسة تمهيدية " عن التحول إلى العمارة الأوربية فى مدينة الإسكندرية خلال عصر الأسرة العلوية ، تهدف إلى إلقاء الضوء على العوامل الدافعة نحو هذا التحول ، والتي تنبع من عاملين أساسيين ، أولهما : وجود جاليات أجنبية من أجناس مختلفة تقيم بالإسكندرية بأعداد كبيرة منذ فترات بعيدة بهدف الربح والتجارة والمغامرة ، ساعد على تواجدها معاهدة الامتيازات الأجنبية ٩٤١ هـ / ١٥٣٥م ، واعتماد حكام الأسرة العلوية على هؤلاء الأجانب فى إدارة شؤون البلاد بل وشؤونهم الخاصة مما انعكس على فن العمارة آنذاك. أما العامل الثانى فهو : البعثات العلمية المكونة من الطلبة المصريين ، والتي حرص محمد على وخلفاؤه على إيفادها إلى أوروبا لتلقى العلوم الحديثة فى جميع المجالات ، مما كان له أثر بالغ فى هذا التحول ، كما تركز هذه الدراسة على النتائج المترتبة على هذا التحول من مظاهر عمرانية ومعمارية جديدة.

(جـ)

***الفصل الأول : وصف القصر من الخارج.**

يهدف هذا الفصل إلى دراسة الأتى :

- ١- تطور ضاحية الرمل بوصفها المحيط الحيوى للقصر ، وذلك من حيث نشأتها والعوامل التى ساعدت علي تطورها حتى صارت موطن سكنى الطبقة الأرستقراطية المصرية والأثرياء من أفراد الجاليات الأجنبية.
- ٢- موقع القصر وحدوده ، ورصد التغيرات التى طرأت على مساحته وصولاً إلى مساحته الحالية ، وذلك من خلال الوثائق والخريطة المساحية للقصر المؤرخة بعام ١٩٣٥م.
- ٣- منشئتا القصر وهما السيدة زينب هانم فهمى التى باعتها بيعاً صورياً لابنتها النبيلة فاطمة الزهراء حيدر التى أكملت بناؤه وزخرفته وعُرف باسمها.
- ٤- تاريخ ومراحل إنشاء القصر.
- ٥- المعمارى الإيطالى أنطونيو لاشياك Antonio Lasciac الذى صمم هذا القصر وأشرف على إنشائه ، ودراسة إسهاماته المعمارية فى مدينة الإسكندرية حتى مغادرته مصر.
- ٦- وصف القصر من الخارج من حيث واجهات جناحيه الغربى والشرقى والممر الرابط بينهما والجراج ، وذلك كل على حدى ، بالإضافة إلى وصف سور وبوابات القصر.

***الفصل الثانى : وصف الجناح الغربى للقصر من الداخل.**

ويتناول هذا الفصل وصف الجناح الغربى للقصر ووصفاً معمارياً وزخرفياً مفصلاً من الداخل ، بوصفه أقدم أقسام القصر إنشاءً ، وذلك بدءاً بطابقه الأرضى ثم طوابقه الثلاثة العلوية ، ووصف كل فراغ منها كل على حدى ، مدعماً ذلك بالأشكال والصور.

***الفصل الثالث : وصف الممر الرابط بين الجناحين من الداخل.**

يتناول هذا الفصل وصف الممر الرابط بين جناحي القصر ووصفاً معمارياً وزخرفياً مفصلاً من الداخل كثنائى أقسام القصر إنشاءً ، بدءاً بطابقه الأرضى ثم طابقه العلوى مدعماً بالأشكال والصور.

***الفصل الرابع : وصف الجناح الشرقى للقصر وجراجه من الداخل.**

يتناول هذا الفصل وصف الجناح الشرقى للقصر ووصفاً معمارياً وزخرفياً مفصلاً من الداخل ، وهو آخر أقسام القصر إنشاءً ، بدءاً بوصف طابقه الأرضى ثم طابقيه العلويين ، ثم وصف جراج القصر من الداخل ، مدعماً ذلك بالأشكال والصور.

***الفصل الخامس : الأساليب والعناصر المعمارية والزخرفية.**

يهدف هذا الفصل إلى دراسة الأساليب والعناصر المعمارية لقصر النبيلة فاطمة الزهراء حيدر موضوع الدراسة ، من حيث الطراز المعمارى الذى ينتمى إليه القصر فى إطار السياق العام لطرازه الرئيسى وهو طراز الباروك والركوكو، مع دراسة الأسلوب الإنشائى للقصر، وتخطيطه ، وعناصره المعمارية الداخلة فى تكوينه ، مثل طرز الأعمدة والفصوص ، والشرفات ، والسلالم ، والمداخل والفتحات... إلخ ، وذلك من خلال دراسة الأساليب التنفيذية لهذه العناصر، والتعريف بها مع تأصيل نشأتها وتوضيح مظاهر الأصالة والتحديث فيها وصولاً إلى صورتها التى وجدت عليها بالقصر.

(٤)

كما يهدف هذا الفصل إلى دراسة الأساليب الفنية ، والموضوعات والعناصر الزخرفية للقصر من حيث الأساليب الفنية المستخدمة في تغطية الأرضيات وزخرفة الجدران والأسقف ، وطرق تنفيذها ، والخامات المستخدمة فيها ، مثل الأرضيات الخشبية ، والرسوم الزيتية الجدارية ، والبلاطات الخزفية ، والفسيفساء ، والبانوهات الجصية ، وأعمال الرخام ، وأشغال المعادن ... إلخ ، بالإضافة إلى دراسة الموضوعات الزخرفية ، والعناصر الداخلة في تنفيذها باستخدام تلك الأساليب وهى العناصر النباتية ، والأشكال الهندسية ، وأشكال الكائنات الحية والخرافية ، والكتابات التى تمثل سجلاً هاماً للقصر.

***الفصل السادس : دراسة إعادة القصر إلى أصله والحفاظ عليه فى ضوء وظيفته الحالية.**

يعرض هذا الفصل إلى دراسة الفكر الأثرى لمشروع ترميم وتطوير قصر النبيلة فاطمة الزهراء حيدر موضوع الدراسة الذى قام به المجلس الأعلى للأثار مؤخراً (٢٠٠٤م-٢٠٠٩م) ، حيث يقوم منهج التدخل فى ترميم وتطوير القصر على محورين أساسيين هما :
أولاً: إظهار الإضافات التى لحقت بالقصر فى فترات لاحقة على تاريخ إنشائه ، بهدف إعادة القصر إلى صورته الأولى وقت الإنشاء.

ثانياً: استخدام التكنولوجيا الحديثة فى تطوير الاستخدام الحالى للقصر كمتحف لعرض المجوهرات الملكية ، بما لا يخل بأى من العناصر المعمارية والزخرفية الأصيلة للقصر. وتضم الخاتمة أهم النتائج التى انتهى إليها البحث ، يليها ملحق يضم صورة ضوئية من الوثائق التى اعتمد عليها البحث مع قراءة لها.

وفى النهاية أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان لأستاذى الفاضل أ.د/على محمود سليمان المليجى ، لما أسداه لى من نصائح وإرشادات ، كان لها عظيم الأثر فى خروج هذه الدراسة.

كما أتقدم بخالص الشكر لزملائى بالمجلس الأعلى للآثار ، لما قدموه لى من مساعدات فى هذا البحث.

وأخيراً:

"اللهم علمنا ما ينفعنا ، وانفعنا بما علمتنا ، وقل ربى زدنى علماً"

والله ولى التوفيق؛

دراسة تمهيدية :

التحول إلى العمارة الأوربية فى

مدينة الإسكندرية

(٢)

إن المؤثرات الأوربية لم تنقطع صلتها بمدينة الإسكندرية منذ نشأتها ، حيث واصلت عملها في عصر أسرة محمد على الذى سادته الرغبة فى النهوض بالبلاد وافتتاحها على العالم المتحضر الذى كانت تمثله أوربا ، والتي كانت محط أنظار محمد على وإسماعيل خاصة كنموذج للحضارة ، فأرسلا البعثات العلمية إليها ، واستقدما الخبراء والعلماء منها ، وأقاموا النهضة التى بدأها محمد على ومكنته من تكوين إمبراطوريته ، وكان مجال العمارة من أبرز مجالات النهضة ، والذى صُنِعَ بالصبغة المعمارية الأوربية التى أصبحت فيما بعد تمثل الذوق الخاص بالأسرة العلوية وأعضاء الطبقة الأرستقراطية والجاليات الأجنبية فى مصر.

وكان للإسكندرية النصيب الأوفر من هذه النهضة بوصفها همزة الوصل بين مصر والشاطئ المتوسطي لأوربا ، حيث سادت النزعة المعمارية الأوربية فى الإسكندرية فى عصر أسرة محمد على نظراً للعديد من الأسباب التى نتج عنها العديد من مظاهر النهضة والنمو فى جميع المجالات ولاسيما مجال العمارة والفنون ، والتي نعرض لها فيما يلى :

أولاً: عوامل التحول :-

ساهم فى تحول عمارة الإسكندرية إلى العمارة الأوربية فى عصر أسرة محمد على عدة عوامل ساهمت فى تشكيل الذوق العام لسكان مدينة الإسكندرية من جميع الأجناس والثقافات ، وإن كانت تلك العوامل تنبع بالأساس من عاملين أساسيين ، هما :

أ- الجاليات الأجنبية :

الجالية فى اللغة: من جال يجول جولاً وجولاناً وجؤولا بمعنى جال وطاف ، وجال واجتال وانجال بمعنى واحد يقال على الرجل إذا ذهب وجاء ، وجول فى البلاد إذا طاف يعنى أن أهله لا يستقرون على أمر يعرفونه ويطمئنون إليه ، وتقال أيضاً على الطائفة من الناس ، فيقال : جلا القوم على الموضع بمعنى هجروه إلى غيره.

وتطلق هذه الكلمة فى الوقت الحاضر على الجماعات من الناس التى تهجر أوطانها لمختلف الأسباب لتقيم فى بلد آخر لفترة طويلة أو قصيرة ، كما تطلق بصفة أخص على الجماعات العربية المتحدثة باللغة العربية التى نزحت إلى أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية ودول أوربا(١).

ووجود الجاليات الأجنبية فى مصر يعود إلى أسباب اقتصادية برزت فى العصر المملوكى الذى تخلله عقد بعض المعاهدات التجارية بين السلطنة المملوكية والتجار البنادقة والفلورنسيين ، مثل معاهدة سنة ٨٦٥هـ / ١٤٦١م بين السلطان أحمد بن إينال والبنادقة ، ومعاهدة سنة ٨٦٩هـ / ١٤٦٥م بين السلطان خشقدم والفلورنسيين بشأن منحهم بعض الامتيازات التجارية والجمركية ، وتوطد الوجود الأجنبى فى مصر إبان العصر العثمانى بتوقيع معاهدة ٩٤٢هـ / فبراير ١٥٣٥م بين السلطان سليمان القانونى وفرنسيين الأول ملك فرنسا(٢)،والتي تعد النواة الأولى للامتيازات الأجنبية التى أُبرمت للأجانب عام ١١٥٢هـ ١٧٤٠م بين الدولة العثمانية وفرنسا،وأصبح للأجانب بموجبها حقوق تجارية وقضائية واسعة النطاق،كما أصبحت مصر مفتوحة ليدخلها من يشاء من الأجانب(٣). وقد استطاعت ١٦ دولة أجنبية أن تحصل على تلك الامتيازات،وهى : فرنسا، وإنجلترا،واليونان،وبلجيكا،والدنمارك، وأسبانيا،والولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا، وهولندا، والبرتغال، والسويد، والنرويج، وألمانيا ، والنمسا والمجر ، وروسيا ، كما قام بعض الأشخاص بوضع أنفسهم تحت حماية دولة من

(٣)

أصحاب الامتيازات ، لاكتساب حقوق استثنائية لم تكن لهم وأطلقوا على هؤلاء اسم "أصحاب الحميات" ، وهم من الدول التي لا تتمتع بنظام الامتيازات في الدولة العثمانية كالرومانيون والمالطيين ، أوبعض الأقليات الدينية كاليهود والأرمن وبعض التونسيين والشوام (٤). ومن أهم المظاهر التي تميزت بها الإسكندرية في ق ١٣هـ / ١٩م ازدياد عدد الأجانب بها زيادة ملموسة ، فعند مجئ الحملة الفرنسية ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م لم يكن عددهم يزيد على المائة فرد في مصر كلها (٥) ، ويقال أنه في أوائل ق ١٣هـ / ١٩م لم يكن بمدينة الإسكندرية للفرنسيين إلا بيتاً واحداً للتجارة وجميع النزلاء منهم كانوا يقطنون بمحل واحد تغلقه الشرطة مساءً وتفتحه في الصباح ويسمى "Fondique" أى فندق ، وقد أقام بونابارت في هذا المكان عندما حضر إلى مصر (٦).

وببدء عصر محمد علي (١٢٢٠-١٢٦٤هـ) (١٨٠٥-١٨٤٨م) وانتهاجه سياسات من شأنها إحداث الاستقرار والأمن في أنحاء البلاد ، فشجع ذلك عدداً كبيراً من الأجانب علي الوفود إلي مصر للتجارة وتوظيف رؤوس أموالهم فيها وكذلك لخدمة الدولة ، ساعد علي ذلك أيضاً سياسة محمد علي إزاء الأجانب ، فقد اجتهد لإدخال الطمأنينة إلي نفوسهم ومارس التسامح معهم واحترمهم أمام الشعب وأولاهم عطفه وثقته ، ومنح من استخدمهم منهم المرتبات السخية ، وتوطدت الصداقة بين محمد علي والبعض منهم مثل Tossiza و Zizinia ، كما اتخذ منهم أطباءه الخصوصيون ، مثل غيطاني بك Gaetani وكلوت بك Clot ، ومن الواضح أن محمد علي كان يهدف بذلك إلى إنشاء الصلات الوثيقة مع الغرب ؛ للنهوض بدولته ومسايرة ركب التقدم وتنمية قوته (٧).

ومن نتائج محمد علي تلك أن زاد عدد تجار الجملة الأجانب حتى وصل إلى أربعين عام ١٢٥٦هـ / ١٨٤٠م وكانت غالبيتهم إن لم يكونوا كلهم يقيمون بالإسكندرية ، وزادت تبعاً لذلك المحلات التجارية الأوربية فبلغ عددها ٤٤ محلاً في الإسكندرية حوالى عام ١٢٥٦هـ / ١٨٤٠م ، بعد أن كان عددها لا يتجاوز ١٦ محلاً في سنة ١٢٣٨هـ / ١٨٢٢م (٨). وقد أوجبت سياسات محمد علي الاقتصادية ومشروعاته ومطامعه الخارجية العناية بتنظيم العلاقة مع الأجانب في مصر ، فقد ورد في تقرير هودجسون Hodgson (٣ مارس ١٨٣٥م) أن عدداً غير قليل من الدول قد أنشأت لنفسها قنصليات في مصر ، وهذه الدول هي بريطانيا ، والروسيا ، والنمسا ، وسردينيا ، وهولندا ، وأسبانيا ، والسويد ، وتسكانيا ، وصقلية والدنمارك ، وبروسيا ، واليونان ، والولايات المتحدة ، وفرنسا ، وكان القناصل الإنجليز والفرنسيون والروس ينتقلون مع الباشا حيث كان يعقد ديوانه شتاءً في القاهرة وصيفاً في الإسكندرية ، فهؤلاء كانوا مندوبين سياسيين في نفس الوقت ، أما سائر القناصل - ومنهم عدد يشتغل بالتجارة لحسابهم الخاص وبموافقة حكوماتهم - فكانوا لا يبرحون الإسكندرية (٩).

وقد كان البارون بوكمارت حريصاً على إحصاء عدد الأجانب في الإسكندرية ، وتضمن تقريره الثانى الذى كتب فى أول يولييه ١٨٣٣م ، والذى بعثه لوزير خارجية فرنسا وقد بلغ فى هذا الإحصاء عدد الأجانب ٤٨٨٦ شخصاً ، وإذا أخذنا بصحة تقديره لعدد سكان الإسكندرية عموماً وهو ٤٠,٠٠٠ فإن الأجانب يمثلون فى ذلك الوقت ١٢,٢ ٪ من

(٤)

مجموع سكان المدينة وهم طبقًا لهذا التقرير كالتالى :

٣٠٠٠ نسمة	إنجليز ومالطيون وأيونيون
٣٠٠ نسمة	فرنسيون
٤٠٠ نسمة	يونانيون
٢٠ نسمة	ليفانتيون
٥٠ نسمة	جزائريون ورومانيون وسويسريون
٤٠ نسمة	لاجئون من الأسبان والطلليان والألمان
٥٠٠ نسمة	تسكانيون معظمهم من يهود ليفورنة
٢٩٦ نسمة	نمساويون أغلبهم من الطليان
٧٠ نسمة	سردينيون
١٥٠ نسمة	نابوليتان " أهل مدينة نابولى "
٦٠ نسمة	أسبان أغلبهم من جزر البليار

٤٨٨٦ نسمة

المجموع

ويذكر بوالكمت أيضًا فى تقريره الأول الذى كتبه قبل تقريره الثانى هذا بشهرين فقط أن مدينة الإسكندرية غاصة بالتجار الأوربيين حتى أنها لتبدو مدينة أوربية ، وهؤلاء يقتنون الجياد الأصيلة والمنازل الأنيقة ويعيشون عيشة الترف والنعيم (١٠). وقد أورد باورنج قائمة بأسماء التجار المقيمين بالإسكندرية تضم ٧١ تاجرًا وهم أوربيون فى مجموعهم ، وتضم القائمة بعض أسماء ليهود مرموقين كما تضم اسماء لاتزال معروفة فى الإسكندرية أو فى القاهرة إلى عهد قريب ، مثل أفرينو Avrierino ، ولمبروزو Lumbroso ، وسكاكينى Sakakini ، وزيزينيا Zizinia ، وزغيب Zogheb (١١) ، وفى عام ١٢٥٣ هـ/ ١٨٣٧ م بلغ عدد الشركات الأجنبية فى الإسكندرية أكثر من ٧٠ شركة من اليونان ، وفرنسا ، وإنجلترا ، والنمسا وإيطاليا ، وبلاد الشام.

وإن كان عدد الأجانب قد انخفض فى مصر بصفة عامة فى عهد عباس الأول نتيجة لسياسته التى اتبعها إزاءهم ، فإنه قد زاد بصورة كبيرة فى عهد كل من سعيد وإسماعيل ، وبدأت ترد إلى مصر فى عهديهما عناصر من أردأ العناصر والمرابين والمغامرين الذين أرادوا استغلال البلاد واستنزاف ثرواتها واقتناص الفرص للكسب السريع نتيجة رواج القطن المصرى ، وقد سيطر هؤلاء الأجانب على المجالات الاقتصادية والمالية بل والسياسية أواخر عصر إسماعيل.

وقد أقام العديد من هؤلاء الأغنياء الأجانب بيوتًا متطورة أوربية الطراز تحيط بها حدائق من أمثال لاركنج Larking ، وروستى Rossteti ، وزيزينيا Zizinia ، وقد عبروا عن ثبات غناهم بتلك المباني التى تركوها ، وقد حدث هذا غالبًا بعد صدور فرمان عثمانى سنة ١٢٧٢ هـ/ ١٨٥٦ م يسمح للأجانب بتملك الأراضى التى تحت أيديهم ، وكان هؤلاء الملاك الأوربيون يستطيعون التنصل من دفع الضرائب عن طريق الاحتماء بالامتيازات الأجنبية التى تعطىهم ميزات زيادة عن السكان الوطنيين والعناصر العثمانية.

(٥)

ولاشك أن مثل هذه السياسات والرواج التجارى الكبير كانت أسباب كافية لنزوح العديد من الأجانب ، وزيادة أعدادهم بصورة كبيرة بالإسكندرية ، حيث وصل عددهم فى سنة ١٢٨٤هـ/١٨٦٨م إلى ٤٠,٠٠٠ كما هو موضح بالجدول التالى :

الجنسية	العدد	النسبة المئوية
يونانيون	١٠,٠٠٠	٢٥%
إيطاليون	٨,٠٠٠	٢٠%
فرنسيون	٦,٠٠٠	١٥%
إنجليز	٤,٨٠٠	١٢%
شرفيون (سوريون وغيرهم)	٤,٨٠٠	٢%
ألمان وسويسريون	٣,٢٠٠	٨%
جنسيات أخرى	٣,٢٠٠	٨%
المجموع	٤٠,٠٠٠	١٠٠%

*جدول (١): يوضح عدد الأجانب وجنسياتهم بمدينة الإسكندرية سنة ١٨٦٨م.

أما على باشا مبارك فيقدرهم طبقاً للجدول المستخرج من كتاب الإحصاءات المصرية لسنة ١٢٨٨هـ/١٨٧٢م بـ ٤٧٣١٦ نسمة (١٣) طبقاً للجدول التالى (١٤) :

الجنسية	العدد	النسبة المئوية
يونانيون	٢٠,٠٠٠	٤٤,٣%
إيطاليون	٧,٦٣٩	١٦,١%
فرنسيون	١٠,٠٠٠	٢١%
إنجليز	٤,٥٠٠	٩,٥%
مصريون	٣,٠٠٠	٦,٤%
ألمان	٦٠٠	١,٣%
بلاد فارس "إيران"	١٠٠	٠,٢%
أسبانيون	١٥٠	٠,٣%
بروسيون	١٢٧	٠,٢٨%
هولنديون	٢٢٠	٠,٤٦%
بلغاريون	٤٠	٠,٠٨%
سويدي ودانمارك	٤٠	٠,٠٨%
المجموع	٤٧,٤١٦	١٠٠%

*جدول (٢): يوضح أعداد الجاليات الأجنبية بمدينة الإسكندرية سنة ١٨٧٢م.

وقد بلغ عدد الأجانب فى الإسكندرية أواخر عهد إسماعيل سنة ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م حوالى ٤٢٨٨٤ نسمة ، ويمثل هذا الرقم ٦١,٦ % من جملة الأجانب فى مصر كلها والبالغ عددهم فى ذلك التاريخ ٦٨٦٥٣ نسمة ، وكان اليونانيون فى هذه الفترة أكبر الجاليات بمدينة الإسكندرية إذ بلغ عددهم حوالى ٢٠٨٣٠ نسمة أى مايقرب من نصف عدد الأجانب فى المدينة ، يليهم فى الترتيب العددي الإيطاليون إذ يبلغ عددهم ٨٩٩٣ نسمة والفرنسيون ١٨٤١٧ نسمة ، ثم الإنجليز ٢١٩١ نسمة (١٥).

وقد صاحب الزيادة فى عدد السكان الأجانب الزيادة فى النشاط الاقتصادى بالمدينة وإنشاء العديد من الشركات والمؤسسات التجارية ، فقد تم إنشاء بورصة مينا البصل

والبورصة الخديوية وتسعة بنوك و ١٣٥ محلا ً تجارياً وشركات تجارية أجنبية و ١٦ مجموعة

(٦)

شركات متعددة الجنسيات و ٨٣ شركة تأمين ، وذلك ما تم تسجيله سنة ١٣٠٧ هـ / ١٨٩٠ م (١٦). ويشهد عصر توفيق (١٢٩٦-١٣٠٩ هـ) (١٨٧٩-١٨٩٢ م) الإحتلال الإنجليزي الشامل للبلاد ١٢٩٩ هـ / ١٨٨٢ م ، وبعد عودة الاستقرار إلى المدينة بعد نجاح الغزو البريطاني ، ومجىء اللورد دفرين Dufferin ، ودراسته لأوضاع البلاد ، ووضعها لتوصياته إلى حكومته بخصوص العمل الإنجليزي في مصر ، فعاد النشاط والنمو إلى المدينة ، وكان من الطبيعي أن ينجم عن نمو المدينة تكوين هيئة يناد بها أمر المدينة ، فكان أن أنشئ مجلس بلدى المدينة بمرسوم فى ٥ يناير ١٨٩٠ م ، وكان يتكون من ٢٨ عضواً اثنان منهم فقط من المصريين والباقيين من الأجانب ، على أنه لايجوز انتخاب أكثر من عضوين من جنسية واحدة من الأجانب ، وكانت اختصاصاته شبيهة بهذه التى كانت "للجنة التنظيم " (الأورناتو Ornato) التى أنشأت فى عصر محمد على ، كما كان للمجلس أن يقرر الرسوم والعوائد ؛ لإنجاز المشروعات المحلية وفرض الضرائب على السكان ، وقد كان لهذا المجلس الفضل فى تخطيط الأجزاء الحديثة من مدينة الإسكندرية لا سيما تلك التى عمرت خلال ق ١٤ هـ / ٢٠ م .

وفى عهد عباس حلمى الثانى (١٣٠٩-١٣٣٢ هـ) (١٨٩٢-١٩١٤ م) يعود النشاط الأوروبى ليستمر فى مختلف مجالاته ، ويعطينا تعداد ١٨٩٧ م مايكمل صورة نمو الأجانب فى المدينة خلال ق ١٢ هـ / ١٩ م فقد بلغ عددهم فى الإسكندرية ٤٦,١١٨ نسمة أى ما يعادل ١٤,٥% من جملة سكان المدينة ، ويلاحظ أنه حتى هذا الحين كان الأجانب يميلون إلى السكنى فى قلب المدينة ، حيث يتركز النشاط التجارى وكان اليونانيون أكثر عدداً حينئذٍ (١٨٢,١٥ نسمة) يليهم الإيطاليون (١١,٧٤٣ نسمة) ، ثم الإنجليز (٨٣٠١ نسمة) ، والفرنسيون (٥٢٢١ نسمة) ، والنمساويون (٣١٩٧ نسمة) ، وكان عدد الأجانب التابعين لهذه الدول الخمس يعادل ٩٤,٦% من جملة الأجانب فى المدينة.

أما فى ق ١٤ هـ / ٢٠ م فقد واصل الأجانب فى الإسكندرية تزايدهم خلال الربع الأول منه ، ثم بدأت نسبة التزايد فى التناقص التدريجى وهذه الظاهرة لم تقتصر على مدينة الإسكندرية وحدها بل شملت مصر عامة ؛ فكان من الطبيعي أن تتناقص نسبة الأجانب فى الإسكندرية إلى عدد سكان المدينة ، فقد تناقصت مثلاً من ١٤,٥% من عدد سكان المدينة عام ١٣١٤ هـ / ١٨٩٧ م إلى ٧% من عدد السكان فى سنة ١٩٤٧/١٣٦٢ م، ومع ذلك يلاحظ الأتى : أولاً : أن مدينة الإسكندرية كانت لم تنزل حتى قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢ م موطناً لكثير من الأجانب المقيمين فى مصر ، فعدد الأجانب بها كان يمثل حينئذٍ ٤٣,٥% من مجموع الأجانب فى مصر كلها.

ثانياً: تناقص نسبة الأجانب فى المدينة إلى عدد السكان بها لم يكن يعنى دائماً تناقص أعداد الأجانب ، ففي عام ١٣٣٥ هـ / ١٩١٧ م كان عدد الأجانب فى المدينة ٨٤,٧٠ نسمة ونسبتهم ١٩% وفى عام ١٣٤٥ هـ / ١٩٢٧ م زاد عددهم فصار ٩٩,٦٠ نسمة ، بينما تناقصت نسبتهم إلى ١٧,٤% ، وواضح أن ذلك يرجع إلى زيادة عدد سكان المدينة.

ثالثاً: كانت ظروف مصر فى النصف الثانى من ق ١٩ م والربع الأول من ق ٢٠ م تساعد وتشجع الأوروبيين على الإقامة فى مصر بسبب زيادة رؤوس الأموال الأوربية وزيادة

النشاط الأوربي بالتالى ، ثم تناقص عدد الأجانب بعد ذلك نتيجة لعوامل منها دخول المصريين بالتدريج فى ميدان النشاط الاقتصادى ، ومن ناحية أخرى عدد كبير من الأجانب يفضل (٧)

التجنس بالجنسية المصرية.

رابعاً: فيما يتعلق بمناطق تركيز الأجانب فى المدينة نلاحظ أن ذلك التركيز حدث على طول الواجهة البحرية للمدينة من ميدان المنشية غرباً إلى منطقة بولكلى تقريباً شرقاً ، كذلك يلاحظ أنهم كانوا يفضلون السكن قرب البحر وأنهم يتجهون بمرور الزمان نحو الشرق فحسب ، حيث كان تعددهم فيها يتزايد باضطراد بينما يتناقص فى الغرب ، ويدل على ذلك تعداد سنتى ١٣١٤هـ/١٨٩٧م ، ١٣٦٢هـ/١٩٤٧م .

خامساً: بينما كان مستوى المعيشة يبلغ أدناه فى الأحياء التى يقل فيها وجود الأجانب كان يصل أعلاه فى الأقسام التى تزيد فيها نسبة الأجانب ، ومن ناحية أخرى كان ارتفاع نسبة الأجانب فى بعض الأقسام له أثره فى خفض نسبة المواليد ونسبة الوفيات أيضاً فى تلك الأحياء ، بينما ترتفع هذه النسبة للمواليد والوفيات أيضاً فى الأحياء التى يندر فيها وجود الأجانب (١٨).

وقد رحل عدد كبير من الأجانب بعد حرب السويس عام ١٩٥٦م خاصة الفرنسيون والإنجليز واليهود ، أما الذين بقوا فى المدينة فقد فقدوا نفوذهم وتدهورت أعمالهم خاصة الأغنياء منهم ، فقد جردوا من ممتلكاتهم بعد موجة التأميمات عام ١٩٦١م (١٩). ولا شك أن الأوربيين فى الإسكندرية قد تركوا بصماتهم على كثير من مظاهر الحياة فى المدينة ومبانيها وحدائقها وشواطئها... إلخ .

والإسكندرية قد حوت سكاناً من مختلف بلاد أوربا وقد اكتسبت بذلك صفة تعدد الجنسيات وفشلت فى أن تخلق لهم طابعاً محلياً تتسم به ، ففى شارع شريف (صلاح سالم حالياً) الحى التجارى بالمدينة كانت تترى أعلام الدول ترفرف فى أيام الأحاد والعطلات على كل باب وشرفة بالشارع ، وإذا طرحنا هذه الصفة الدولية لهذا الشارع جانباً فقد كان شارع شريف نموذجاً لأى شارع تجارى فى جنوة ومرسيليا ، وكذلك شُيدت على طول شارع رشيد (الحرية حالياً) مجموعة كبيرة من الفنادق الجميلة التى تعد نموذجاً لما هو فى مرسيليا وتريستا. وشواطئ الإسكندرية فى الصيف تكاد تجعل المرء يعتقد أنه يقضى الصيف فى مصيف أوربي ولا تزال أماكن من المدينة تحمل أسماء أوربية حتى اليوم ، مثل كامب شيزار ، سبورتنج ، ستانلي ، جليمونوبلو ، زيزينيا... إلخ.

وفىما يلى نلقى الضوء على إسهامات الجاليات الأجنبية فى مدينة الإسكندرية ، لاسيما فى مجال العمارة طبقاً لحجم دور كل منها فى هذا المجال :

١ - الجالية الإيطالية :

ارتبطت الجالية الإيطالية بمصر بعلاقات وثيقة منذ العصور الوسطى ، فقد كان البنادقة أول من أقاموا لهم قنصلاً بالإسكندرية فى عام ٧٤٧هـ/١٣٤٦م ، وامتلات الثغور والموانى المصرية بالتجار الإيطاليين القادمين من البندقية وجنوة وفلورنسا ، حتى أضحت اللغة الإيطالية هى اللغة الأجنبية الأكثر شيوعاً بين الأهالى فى تلك الثغور ، بل كانت لغة المخاطبات الرسمية حتى بين القنصليات غير الإيطالية (٢٠).

وقد قدم الإيطاليون إلى مصر مع بداية ق ١٩م بأعداد كبيرة حيث كونوا مجتمعًا محليًا لهم بمصر، كما أتى إليها العديد من اللاجئين السياسيين وعددهم ٥٠٠ لاجئ في سنة ١١٣٤هـ/١٨١٩م وقدموا خدماتهم إلى محمد علي ومعظمهم ضباط وفنيين ، وقد انضموا

(٨)

إلى عملية تحديث الجيش المصرى والأشغال العامة سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م ، فقد أنشأ قسم الإحصاء أمتشى بك Amici سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ، ورأس كلوتشى بك Calucci لجنة التنظيم والتحسينات سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م (٢١).

وقد عمل الإيطاليون فى الإسكندرية كصانعى أقفال وصانعى أثاث ، ورؤساء عمال ، وامتلكوا حظائر السيارات ، كما عملوا أطباء ، ومحامين ، وفى مجال البناء ، وذلك مهم بالنسبة للعمل الإيطالى فى مصر ، فالبعض يرى أن الإيطاليين فى مصر بعقولهم وأيديهم قد تنافسوا فى بناء مصر أكثر من إهتمامهم بالحصول على مزايا جماعية لهم(٢٢).

وقد استمر الدور الايطالى فى الهيئة الاجتماعية حتى الاحتلال البريطانى لمصر سنة ١٢٩٨هـ/١٨٨٢م حيث ضعف وضعهم الاجتماعى إلى حد ما عندما حل البريطانيون محلهم فى الوظائف العامة ، إلا أن دورهم فى الهيئة الاجتماعية بالإسكندرية استمر حتى سنة ١٣٤٦هـ/١٩٣٠م فى مجالات الخدمات الصحية والإسعافات الأولية ، والحفائر الأثرية وتنظيم ادارة متحف الإسكندرية اليونانى الرومانى ١٣٠٨هـ/١٨٩٢م ، وتطوير الفنون والموسيقى(٢٣) ، حيث أنشأت الجالية الإيطالية بالإسكندرية مدرسة الفنون الجميلة سنة ١٣١٤هـ/١٨٩٨م تحت رعاية جمعية "دانتى اللجيري" ، وكان معظم طلابها فى البداية من الأجانب ، ثم التحق بها المصريون حتى أصبح طابقتها المصريون أكثر من ٧٠% ، وكانت هذه المدرسة تضم قسمًا للتصوير والزخرفة ، وقسمًا لمساعدى المهندسين المعماريين ، وقسمًا للرسمامين المهندسين (٢٤). ويعد مجال الفن المعماري والتشييد والبناء أهم وأبرز إسهامات الجالية الإيطالية بالإسكندرية خلال ق ١٩م والنصف الأول من ق ٢٠م حتى فاق دورها فى هذا المجال على الجاليات الأخرى. ويصنف أعضاء الجالية الإيطالية العاملون بمجال العمارة من حيث دورهم إلى ثلاث فئات :فئة المقاولين الذين أسندت إليهم الحكومة تنفيذ بعض الأعمال المعمارية والزخرفية بنظام المقاوله وهؤلاء فى الغالب لم يكونوا قد درسوا أصول الفن المعماري ، والفئة الثانية هى فئة المهندسين المعماريين الذين عملوا لحسابهم الخاص ، أما الفئة الثالثة فهى فئة المعماريين الموظفين فى الحكومة سواء فى ديوان الأشغال العمومية أم فى القصور الملكية أم فى قلم الهندسة بالمصالح الأخرى(٢٥).

ويعتبر المعماري الإيطالى فرانيسكو مانشيني F.Mancini من أقدم المعماريين الإيطاليين الذين عملوا فى خدمة الحكومة فى ق ١٣هـ/١٩م ، وقد زاول أعماله فى مصر فى الفترة من ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م إلى ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م ، وقد التحق فى البداية بخدمة إبراهيم باشا بن محمد على ، ثم أصبح كبير مهندسى مصلحة الأورناتو "Ornato" فى الإسكندرية فى الفترة من ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م إلى ١٢٦٣هـ/١٨٤٧م ، وقام مانشيني خلال رئاسته لهذه المصلحة بإعادة تخطيط وتنظيم مدينة الإسكندرية وتركز عمل مانشيني فى هذا التطوير على ذلك الحى الذى عرف باسم "الحى الأوربى" وبصفة خاصة ميدان محمد على (ميدان المنشية حالياً)، وقد قام مانشيني بتصميم معظم المباني التى كانت تحيط بهذا الميدان بما فيها قصر الثرى اليونانى توسيجا Tossiza الذى تحول فيما بعد إلى بورصة الأوراق المالية (٢٦).